

الفصل السابع
الأزمة المالية العالمية
ودور المحاسب والمراجع

جذور الأزمة المالية العالمية

هناك جذور إقتصادية للأزمة المالية العالمية تعود إلى زيادة فى حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة (ترداد كلما رفع البنك المركزى أسعار الفائدة) دون وجود ضمانات كافية..

كانت نسبة الفائدة فى حينها متدنيه مما شجع على زيادة وتطور هذه القروض فمنها ما تم منحه لغرض السكن أو لغرض الإستثمار طويل الأجل أو المضاربة المرهونة.

قامت المصارف بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة فى الأسواق المالية (التسديد) من خلال البيع لشركات التوريق.

تم ذلك بإستخدام إجراءات وأدوات وتقنيات مالية معقدة تمثلت فى قيام البنوك ببيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين آخرين الذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات، وتكررت تلك العمليات (أى إستخدام الديون للحصول على المزيد من الديون).

توسعت الهوة بين الإقتصاد الحقيقى والإقتصاد المالى.

فى خطوة من البنوك لتعزيز مركز السندات، تم التأمين عليها من قبل شركات التأمين المشهورة على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها للحماية من إفلاس البنك أو صاحب البيت مما شجع على إقتناء المزيد من تلك السندات.

رغم هذه العمليات المعقدة وبسبب هبوط قيمة هذه العقارات إبتداءً من عام ٢٠٠٧ أصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها.

لم يعد فى مقدور الأفراد سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة فأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية.

نتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد هبطت قيمة أسهمها فى البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية وشركات تأمين إفلاسها.

سيطرة على أذهان المستثمرين حالة من عدم الثقة مما دفع فى إتجاه قيام المودعين بسحب ودائعهم مما انعكس سلباً على سيولة البنوك على الرغم من تدخلات البنوك المركزية والتي تجاوزت الـ ٥٠٠ مليار دولار، كما أصيبت الأسواق المالية بالشلل التام.

توالت الخسائر الإقتصادية الناتجة عن العجز ومנית كثير من الأسواق بالخسائر وأصبح العامل النفسى مرتبط بالثقة فى القطاع المالى برمته.

فقد المستثمر الثقة فى الأسواق ولم يعد يصدق جدوى الأدوات المالية الحديثة والمتمثلة فى عملية (تسديد الديون) كما فقد القدرة على تقييم الدين بشكل حقيقى وكامل.

ويتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مراحل الأزمة العالمية.

المبحث الثانى: نشأة لجان التدقيق (المراجعة).

المبحث الأول

مراحل الأزمة المالية ودور المراجع

فيما يلي مراحل الأزمة المالية الكبرى التي إندلعت في الولايات المتحدة بداية ٢٠٠٧ .

فبراير ٢٠٠٧: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

أغسطس ٢٠٠٧: البورصات تندهور أمام مخاطر إتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٧: عدة مصارف كبرى تعلن إنخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

٢٢ يناير ٢٠٠٨: الإحتياطي الفدرالى الأمريكى (البنك المركزى) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣,٥٠ ٪ وهو إجراء ذو حجم إستثنائى، ثم تخفيضه تدريجياً إلى ٢ ٪ بين يناير وإبريل ٢٠٠٨.

١٧ فبراير ٢٠٠٨: الحكومة البريطانية تؤمّم بنك نورذرن روك.

١١ مارس ٢٠٠٨: تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق التسليفات.

١٦ مارس ٢٠٠٨: جى بى مورجان تشيز يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكى بير ستيرنز بسعر متدن ومع المساعدة المالية للإحتياطى الفدرالى.

٢٤ إبريل ٢٠٠٨: نشر مصرف يو بى إس السويسرى نتيجة تحقيق داخلى حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقارى الأمريكية، التى أدت إلى شطب ٤٠ مليار دولار من أصوله، فى أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسرى، والمصنف الثالث أوروبيا، والأول عالمياً فى مجال إدارة الثروات الخاصة.

إن من الجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠٠٥ نصحت مجموعة من الخبراء من خارج المصرف بالتعامل مع سندات الرهن العقارى الأمريكية، فإنساق يو بى إس وراء تلك التوصية، وإن دفع بقوة إلى شراء وتأسيس حقائب إستثمارية رفعت من مكانه البنك فى الأسواق العالمية بعد بيعها للمستثمرين. ٠٠ ما فاقم من حجم الخسائر أن المصرف إستثمر بقوة فى بعض صناديق التحوط حتى إغلاقها بخسارة كبيرة، ليكشف خبراء يو بى إس أن تعاملاتها لم تتمتع بالشفافية الكاملة، بل لم يقيم الخبراء بأى دراسة حول نسبة المخاطر المحتملة فيها.

٣٠ مايو ٢٠٠٨: قال مسئول بوزارة الخزانة الأمريكية إن أزمة الرهن العقارى بدأت تخف بعد الجهود التى قام بها الإحتياطى الإتحادى والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال فى المؤسسات المالية، وقال كلى لورى مساعد وزير الخزانة للشئون الدولية إن الإحتياطى الإتحادى والبنوك الأخرى تنسق جهودها لحماية النظام المالى من الإضطراب بعدما ظهرت أزمة قروض الرهن العقارى العام الماضى، وقد إنعكست تلك الجهود على مسألة توفير القروض من البنوك.

٧ سبتمبر ٢٠٠٨: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين فى مجال تسليفات الرهن العقارى فريدى ماك وفانى ماى تحت الوصاية طيلة

الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.

١٥ سبتمبر ٢٠٠٨: إعترف بنك الأعمال ليمان براذرز بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية، بنك أوف أميركا، شراء بنك آخر للأعمال في [وول ستريت] هو ميريل لينش، وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحًا في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية.

١٦ سبتمبر ٢٠٠٨: الإحتياطي الفدرالى والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين فى العالم أية أى جى المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل إمتلاك ٧٩,٧٪ من رأسمالها.

١٧ سبتمبر ٢٠٠٨: البورصات العالمية تدهورت والتسليف يضعف فى النظام المالى، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

١٨ سبتمبر ٢٠٠٨: البنك البريطانى لويد تى أس بى يشتري منافسة إتش بى أو أس المهدد بالإفلاس، السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

١٩ سبتمبر ٢٠٠٨: الرئيس الأمريكى جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً حيال خطة لإنقاذ المصارف لتفادى تفاقم الأزمة فى الولايات المتحدة.

٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨: الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.

٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨: إنهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس فى البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفى الولايات المتحدة، يشتري بنك جى بى مورجان منافسة واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفيدرالية.

٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع إتفاق فى الكونجرس، وفى أوروبا، يجرى تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، وفى بريطانيا يجرى تأمين بنك برادفورد وبينجلى.

٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨: مجلس النواب الأمريكى يرفض خطة الإنقاذ وول ستريت تنهار وكانت البورصات الأوروبية تراجعت بقوة هى الأخرى فى وقت سابق خلال النهار فى حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف إرتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها وقبل رفض الخطة، أعلن بنك سىتي جروب الأمريكى أنه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات الفيدرالية، وفى البرازيل، تم تعليق جلسة التداول فى البورصة التى تسجل خسارة تفوق ١٠٪.

الانهيار المالى فى ظل غياب الدور الحكومى للتدقيق

لا يوجد تعريف متفق عليه لكلمة إنهيار أو فشل الشركة، ولكن يمكن التمييز بين نوعين من الفشل والانهيار المالى وهما فشل إقتصادى وفشل مالى أو قانونى. ويحدث هذا الفشل الإقتصادى economic failure عندما يكون العائد المتحقق على المال لمستثمر أقل من متوسط تكلفة الأموال، أى عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية فى الشركة رقمًا سالبًا.

ولا يترتب على الفشل الإقتصادى إشهار إفلاس الشركة وإن كان يستوجب تصفيته، وهو يحدث بغض النظر عن قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من

التزامات، بمعنى أنه يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الإقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الإلتزامات المستحقة عليها حينما يحين أجل إستحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها، أما الفشل المالى أو القانونى contractual or financial failure فقد يتخذ أحد شكلين الأول وهو حالة عدم كفاية السيولة liquidity ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد ديونها أو الفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت قيمة الاصول تزيد عن قيمة الإلتزامات.

أما الشكل الثانى للفشل المالى أو القانونى contractual or financial failure فقد يتخذ شكلين الأول وهو حالة عدم كفاية السيولة liquidity ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد ديونها أو الفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الإلتزامات، أما الشكل المالى أو القانونى فهو حالة العسر المالى Insolvency ويقصد به زيادة الإلتزامات المستحقة على الشركة للغير عن قيمة أصول الشركة، وهو يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة وبالتالى فإن المنشأة قد تتعرض للفشل المالى أو القانونى دون أن يرتبط ذلك بحدوث فشل إقتصادى.

ويقصد بالأسباب الخارجية للإنهيار المالى أو الإقتصادى تلك الأسباب التى لا تقع تحت سيطرة الإدارة، ومن أمثلتها المنافسة والتقلبات الإقتصادية والدورات التجارية، وإنخفاض الطلب على المنتج أو عدم إستقرار السياسات الإقتصادية، أما الأسباب الداخلية لحدوث الفشل المالى فهى أسباب تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها ضعف سياسات التسويق وسياسات التمويل وإنخفاض جودة الإنتاج وإنخفاض كفاءة العمليات وإنخفاض الإنتاجية والتوسع فى الإقتراض، وعدم كفاية رأس المال.

ومن ناحية فإن هناك دور حكومى لتدقيق الحسابات فى تقييم مقدرة المنشأة على الإستمرار لمدة سنة تالية لتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك

وفقاً للمعايير المهنية الأمريكية والدولية، ولا شك أنه يسبق الإنهيار المالى للشركة تعسر مالى وتدهور فى النسب والمؤشرات المالية وعدم قدرة الشركة على سداد ديونها مما يؤثر على أسعار أسهم الشركة فى البورصة، وبالتالي فإن عدم إشارة مراقب الحسابات إلى عدم مقدرة المنشأة على الإستمرار يعنى عدم كفاءة التدقيق وغياب الدور الحكومى لها، وبالتالي غياب معلومات هامة للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة فى المشروع وبالتالي إلحاق الضرر بهم.

الدور الحكومى للتدقيق بشأن التنبؤ بالإنهيار المالى للمنشأة وتقييم قدرتها على الإستمرار

إن الدور الحكومى للتدقيق يساعد فى التنبؤ بالإنهيار المالى للمنشأة ويحدد مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم مدى إستمرار المشروع وتقييم التصرف المهنى الملائم للمدقق فى حالة الشك فى إستمرار المشروع فى ضوء الإصدارات المهنية والكتابات.. وفيما يلى أهم ملامح هذا الدور.

الدور الحكومى للتدقيق بشأن التنبؤ بالإنهيار المالى للشركة والإستمرار

تتمثل مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم مدى ملائمة فرض إستمرار المشروع نوعاً من المسئولية المستحدثة لمواجهة فائض الطلب على مسئولياته من ناحية، ودليل لتضييق فجوة التوقعات من ناحية أخرى، ومهنياً هناك حدود واضحة ومدة لهذه المسئولية، تعكس المقدرة على الوفاء بالطلب عليها، وإستجابة المهنة لتحديات الممارسة العملية، خاصة فى ظل السوق عامة، وسوق الأوراق المالية خاصة.

حدود مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الإستمرار: مهنياً أصبح مراقب الحسابات الآن مسئولاً - عند تخطيط أعمال المراجعة وتقييم نتائج

المراجعة - عن تقييم مدى ملائمة فرض إستمرار المشروع لمدة زمنية معقولة، وفقاً لجوهر هذه المسؤولية يمكن ملاحظة عدة أمور.. من أهمها ما يلي:

إن هذه المسؤولية نوع من مسؤوليات مراقب الحسابات المرتبطة بخدمة مراجعة القوائم المالية، ومعنى ذلك أنه لا يكلف خصيصاً لتقييم مدى ملائمة فرض إستمرار المشروع.

إن مجال هذه المسؤولية، وهو فرض الإستمرار هو بمثابة أحد إفتراضات إعداد القوائم المالية للمشروع، والتي هي مجال مراجعة الحسابات.

إن مراقب الحسابات سوف ينظر بعين الإعتبار لمدى ملائمة فرض الإستمرار، عند قيامه بتقييم نتائج عملية المراجعة.

إن هذا الفرض يعنى عند إعداد القوائم المالية، يفترض أن المشروع مستمر فى المستقبل المنظور لمدة تتجاوز سنة تالية لتاريخ الميزانية ما لم تشر المعلومات المتاحة إلى غير ذلك.

طلب سوق المال على مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الإستمرارية: لا شك أن طلب الطرف الثالث عامة والمهتمين بسوق المال خاصة على مسؤولية مراقب الحسابات عن تقييم فرض الإستمرار، مرتبطة بصفة أساسية بوجود فجوة التوقعات فى مجال مسؤوليات مراقب الحسابات نحو أصحاب المصلحة فى المشروع، وبمنظرة أكثر تحديداً للمهتمين بسوق المال عامة وسوق الأوراق المالية خاصة وحاجتهم إلى مسائلة مراقب الحسابات عن تقييم فرض إستمرار المشروع.. يمكن إيجاز بواعث وأشكال هذا الطلب فيما يلي:

تحتاج المؤسسات التمويلية، وخاصة البنوك التجارية إلى ما يطمئنها إلى إستقرار الحالة المالية للشركات المقترضة، وإستمرارها فى النشاط والمقدرة

على سداد القروض وفوائدها فى ميعاد السداد، وفى وفاء مراقب الحسابات بهذه المسئولية، فى سياق مراجعة حسابات هذه الشركات، ما يحقق هذا الطلب، طالما لم يشر فى تقريره إلى الشك فى الإستمرار.

تحتاج المؤسسات الإستثمارية مثل البنوك، وشركات وصناديق الإستثمار وكذا المستثمرون الأفراد الحاليون والمحتملون، إلى الإطمئنان بمقدرة الشركات المستثمرة فى أوراقها المالية على الإستمرار فى النشاط ويتحقق ذلك من خلال وفاء مراقب الحسابات فى تقييم فرض الإستمرار.

لأن نتيجة تقييم فرض الإستمرار سوف تنعكس على شكل ولغة ومحتوى تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية، فإن أسعار وأحجام تبادل الأوراق المالية للشركات المصدرة لهذه الأوراق ستتأثر سلباً فى حالة الشك فى الإستمرار، وذلك فإن الإفصاح فى تقرير مراقب الحسابات، عن الشك سوف يساعد المستثمرين فى الأوراق المالية على توخى الحذر فى إتخاذهم القرار الإستثمارى.

من الثابت أن حق مستخدمى القوائم المالية، خاصة المستثمرين الحاليين فى الأوراق المالية، مطالبة مراقب الحسابات بتعويضات مقابل ما يصيبهم من ضرر نتيجة عدم وفاء مراقب الحسابات بهذه المسئولية، أو عدم بذل العناية المهنية الكافية عند وفائه بها.

يدعم قيام مراقب الحسابات بتقييم فرض الإستمرار من الدور الحكومى للمراجعة ويعطى معلومات هامة لأصحاب المصلحة فى المشروع عن المؤشرات التى تسبق عملية الإنهيار المالى للشركة حماية لهم وللقضاء على مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين.

المؤشرات المالية فى الإنهيار:

فى الواقع العملى تتعدد المؤشرات المالية التى تحمل معها خطرًا لأن يصبح فرض الإستمرار غير ملائم.. ومن أهم هذه المؤشرات ما يلى:

تدهور صافى رأس المال العامل.

تزايد القروض طويلة الأجل وتراكمها.

تمويل الأصول الثابتة بالتزامات قصيرة الأجل.

تدهور النسب المالية.

تحقيق المشروع لخسائر تشغيل جوهرية.

إنخفاض التوزيعات على حملة الأسهم، أو عدم الإستمرار فى التوزيع.

التعثر فى سداد الإلتزامات وفوائدها.

عدم الإلتزام بشروط الإتفاق والإقتراض.

التحول من الشراء إلى الآجل إلى شراء نقدًا أو تنمية تشكيل المنتجات.

العجز عن تمويل إستثمارات جديدة، أو تنمية تشكيلة المنتجات.

يمكن أن تؤدى مظاهر ضعف كفاءة إدارة الشركة إما إلى مؤشرات تؤثر سلبًا على مقدرة الشركة على الإستمرار، أو تزيد من التأثير السالب فى هذا الإتجاه لواحداً، أو أكثر من المؤشرات المالية والتشغيلية السابقة.. ومن مظاهر الضعف الإدارى المهمة نسبياً فى هذا السياق ما يلى:

عدم وجود خطط مستقبلية، وإستراتيجية للتطوير والتنمية وتدعيم الموقف التنافسى للشركة.

عدم البحث عن إيجاد بدائل عملية لمواجهة التعثر فى سداد الإلتزامات وأعباء الفوائد.

عدم التحرك الرشيد لإعادة جدولة الديون التي توقفت الشركة عن سدادها.
عدم البحث عن بدائل لتوريد الإمدادات للشركة، في حالة توقف الموردين
الحاليين.
عدم وجود نظام للتنبؤ المالى يستخدم الأساليب العلمية وتكنولوجيا
المعلومات.

لجان التدقيق وعلاقتها بالمدقق الخارجى

وقد برزت الإتجاهات التى تنادى وتركز على الدور المهم الذى يلعبه
أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين فى وضع وإقرار ضوابط وقائية فى مجال
التحكم وتوجيه إدارة الشركات التى يديرونها، فجاءت فكرة لجان التدقيق والتى
تنادى به بورصة نيويورك والهيئة المنظمة لرأس المال فى أمريكا بموجب قيام
الشركات العامة بتأليف لجان للتدقيق من بين أعضاء مجلس الإدارة وأخذت
الهيئة المنظمة لسوق المال الأمريكية من عام ١٩٧٤ لما لها من سلطة رقابية
على الشركات المساهمة العامة تفرض عليها الإفصاح عن بياناتها المالية كما
إذا كان لديها لجان تدقيق أم لا، أما فى الأردن فقد صدر قانون البنوك رقم ٢٨
لسنة ٢٠٠٠ والذى بموجبه أصبحت البنوك ملزمة بتشكيل لجان تدقيق من
أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بحيث تكون هذه اللجان حلقة رقابية بين
المدقق الداخلى والمدقق الخارجى.

المبحث الثانى

نشأة لجان التدقيق (المراجعة)

إن إنهيار شركة (pann central company) فى السبعينيات من القرن الماضى والكشف عن العديد من حالات الرشاوى التى تقدمها الشركات المساهمة العامة فى مجال التجارة الخارجية إلى المسؤولين الأجانب والتى على أثرها تم سن قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة عملاً على حث كل من هيئة الأوراق المالية الأمريكية وبورصة نيويورك بأن توصى بتشكيل لجان تدقيق فى الشركات العامة وذلك لضمان التحكم وتوجيه إدارة الشركات التى يديرونها، ومنذ ذلك التاريخ فإن معظم الشركات الأمريكية قامت بتشكيل لجان للتدقيق، كما أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكى عام ١٩٦٧ أنه يتوجب على الشركات المساهمة العامة أن تعين لجان تدقيق مكونة من أعضاء خارجيين، كما أن لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكى (AICPA) دور فى إقتراح وتحديد وظائف لجان التدقيق، وفى عام ١٩٧٩ قامت اللجنة المختصة بلجان التدقيق المنبثقة عن المعهد بتشجيع الشركات العامة على تشكيل لجان تدقيق.. وإقترحت الوظائف التالية للجنة:

الموافقة على إختيار المدقق الخارجى.

مراجعة ترتيبات التدقيق ونطاقه.

دراسة ملاحظات المدقق الخارجى حول نظام الرقابة الداخلى وإجراءات الإدارة حول ذلك.

مناقشة نتائج التدقيق، والقوائم المالية وأية أمور هامة أخرى مع الإدارة والمدقق الخارجى.

أية أعمال إضافية يكلفها بها مجلس الإدارة مثل مراجعة القوائم المالية أو مراجعة التغيرات بالمبادئ المحاسبية أو طرق تطبيقها وغيرها.

من مهام ومسئوليات لجان التدقيق تجاه المدقق الخارجى .. ما يلى:

مناقشة المدقق الخارجى حول نطاق التدقيق قبل بدايته، وحول العوامل التى قد تضعف من إستقلاليتهم والمشكلات التى صادفتهم فى عملهم.

تسمية المدقق الخارجى حول أية قضايا قد تظهر مثل الدعاوى، المطالبات الطارئة، التقديرات المحاسبية.

الإستفسار عن القضايا الهامة التى ترفع ضد المدقق من قبل هيئة الأوراق المالية.

مراجعة وفحص التقارير المالية السنوية والمرحلية.

فحص المبادئ والسياسات المحاسبية المستخدمة والتغيرات الهامة التى حدثت خلال السنة المالية.

تأثير الإنهيار المالى على مهنة التدقيق

إن الدور الذى تقوم به مهنة المحاسبة والتدقيق فى تعزيز وتنمية الإقتصاد هو دور مهم جداً خاصة فى ظل التحديات والتغيرات الإقتصادية العديدة التى ظهرت على الساحة الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، حيث إن مهنة المحاسبة والمراجعة تعد من المهن التى تعتبر أداة رقابية فعالة فى حماية

الإستثمارات من الإنهيار، ولا شك أن الثقة فى البيانات والتقارير المالية أمر ضرورى للمجتمع وكل فئاته من مستثمرين ومقرضين وجهات تمويله.. وغيرهم، وحتى يمكن لمهنة المحاسبة أن تؤدى واجبها على أكمل وجه يتعين على المحاسب القانونى أن يضع فى إعتباره بعض الأمور التى من شأنها أن تجعل تقريره مفيداً عندما يعرضه على الجهات السابق ذكرها من هذه الأمور.. على سبيل المثال:

إلتزام المحاسب القانونى بأخلاقيات وآداب وسلوك المهنة.

الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق والنظم والقواعد المهنية التى تضمن قوائم مالية موثوقة.

تداعيات الإنهيار المالى على مهنة المحاسبة والتدقيق

ويقوم مجلس معايير المحاسبة الأمريكى بإعادة النظر فى المعايير المحاسبية لمعالجة هذا الأمر وليس هذا فحسب فلقد تم تعديل بعض المعايير المحاسبية الأمريكية مؤخراً بما يلى:

لا يسمح بإهلاك الموجودات غير الملموسة على سنوات معينة بل تبقى تكلفتها فى الميزانية مع أخذ أى تدنى فى قيمتها فى بيان الدخل وهذا التعديل يلقى إنتقادات فى دول أوروبا الغربية لأنه لا يعكس الحقيقة الإقتصادية للشركة.

القيام بدعوة واضعى المعايير المحاسبية الأمريكية للإستجابة لحاجات المستثمرين والأطراف الأخرى المعنية، ومن حيث إعداد بيانات مالية ذات مستوى عال من الشفافية، مما يسهل تحقيق أهداف البيانات المالية، وهى إنتاج معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات حول حقائق إقتصادية، وإعداد بيانات مالية وفق أفضل الأعراف المحاسبية وليس وفق الحد الأدنى من هذه الأعراف.

بعض التوصيات لمكاتب التدقيق الكبار فى أمريكا بعد الإنهيارات المالية:

فيما يلي أهم التوصيات لمكاتب التدقيق بعد الإنهيارات المالية:

المطالبة بإستجابة واضعى المعايير المحاسبية الأمريكية لحاجات المستثمرين والأطراف الأخرى المعنية، ومن حيث إعداد بيانات مالية ذات مستوى عال من الشفافية مما يسهل تحقيق أهداف البيانات المالية وهى تقديم معلومات لإتخاذ قرارات حول حقائق إقتصادية، وإعداد بيانات مالية وفق أفضل الأعراف المحاسبية وليس وفق الحد الأدنى من هذه الأعراف.

أهم معايير التدقيق المتعارف عليها هو معيار إستقلالية المدقق بحيث يقوم بعمله بشكل مرض بدون أى منفعة أو مصلحة تناقض نزاهته وموضوعيته، وإستقلاله فى عمله نظمت هذه المعايير سلوك المدقق وأخلاق المهنة من جهة العلاقة المالية مع عملية، والعلاقة مع إدارة الشركة والعلاقات الشخصية، والأتعاب والهدايا وتضارب المصالح، وتملك مكاتب التدقيق وغير ذلك، ومن المتوقع أن تشدد هيئة الأوراق المالية الأمريكية إجراءاتها الرقابية على المراجعين والشركات للتأكد من عدم وجود تضارب فى المصالح فى أعمال ومهام المدققين بعد عملية إفلاس الشركة.

التنظيم الحكومى للمهنة من حيث فعالية الإشراف وجودة العمل وإستقلالية المدقق، إن كارثة إنرون وتداعياتها قد نهت الحكومة الأمريكية والقائمين على مهنة المحاسبة إلى حقائق جديدة لم تكن واضحة المعالم لهم وإن مدقق الحسابات يعين فى أمريكا من الهيئة العامة ويقدم تقرير التدقيق لها ويتم تعيين المدقق من مجلس الإدارة للهيئة العامة، وفى نفس الوقت يقوم المدققون بأعمال إستشارية غير متعلقة بتدقيق الحسابات.. وهى تعكس طرق التفكير المختلفة لمعالجة التنظيم المهنى من هذه التساؤلات:

هل هناك فرص لنجاح مثل هذا التمويل؟

لماذا لا يتم إختيار المدققين من جهة حكومية مثل هيئة الأوراق المالية؟

لماذا لا تتوقف الشركات فورًا على إستعارة أو تعيين مدراء محاسبين أو مدققين داخليين لأعمالهم فى مكاتب التدقيق؟

لماذا لم يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين من ذوى الكفاءة والنزاهة فى مجال إدارة الشركات؟

لماذا لم يقتصر عمل المدققين على التدقيق فقط ومنعهم من القيام بالاستشارات المختلفة؟

لماذا لم يتم تعيين المدققين إلى فترة تزيد عن سنة واحدة؟

لماذا لم يتم تعيين أكثر من مدقق واحد؟

أهم هذه الجهات فى الولايات المتحدة الأمريكية هى هيئة الأوراق المالية التى يعمل فيها عدد من المهنيين والخبراء وتصدر تعليمات محددة ومشددة للشركات لإتباعها ويشمل ذلك معالجات محاسبية أشد من المعايير المحاسبية المتعارف عليها، ومتطلبات إفصاح شاملة وتقديم بيانات مالية فصلية وسنوية وغير ذلك، بالإضافة إلى الهيئات الرقابية للقطاعات الأخرى مثل البنوك وشركات التأمين، وإن لدى هيئة الأوراق المالية الأمريكية عددًا من الإقتراحات والإجراءات التى ترغب فى تطبيقها فى المستقبل نتيجة التساؤلات التى تطرح والتى ذكرناها سابقًا.

إتباع نظام التحكم المؤسسى فى الشركات هو نظام للتوجيه والإدارة الرقابة فى الشركات يحقق أهداف الشركة ذاتيًا دون تأثير أو سلطة أو تدخل من أى جهة كانت، ويؤمن تعامل عادل فى الشركة مع كل الأطراف ذات الصلة معها، ويتطلب هذا النظام توفر عناصر رئيسية لنجاحه وهى عنصر الشفافية أى توصيل معلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات المصلحة، وعنصر النزاهة أى التعامل بإستقامة وموضوعية وأمانة فى تنفيذ عمليات الشركة وفى

إدارتها وعنصر المساءلة أى محاسبة المسؤولين فى الشركة عن تبعات أعمالهم وإستخدام الأموال المتاحة لهم.

ملاحم معيار التدقيق رقم ٩٩:

فى كانون الأول (يناير) من عام ٢٠٠٢ أصدرت هيئة معايير التدقيق (ASB) معيار التدقيق رقم (٩٩) لمعالجة موضوع الغش والتلاعب، إن إصدار هذا المعيار يؤدى إلى توفير الإرشاد وتوجيه للمدقق الخارجى تجاه مسؤوليته فى التحقق والكشف عن التلاعب والغش فى الدفاتر والسجلات والقوائم المالية قيد التدقيق.. يتضمن المعيار النقاط الرئيسية الآتية:

وصف التلاعب والغش ومميزاته وعلاقته بالقوائم المالية المدققة.

طبيعة وأسلوب الإتصال بين المدقق وإدارة المنشأة قيد التدقيق.

مدى أهمية ممارسة الشك المهنى عند التدقيق.

الحصول على المعلومات اللازمة للتعرف على الإبلاغ غير الصحيح بقصد التلاعب والغش فى القوائم المالية.

أهمية التواصل بين فريق التدقيق حول أخطار الإبلاغ غير الصحيح فى القوائم المالية بقصد التلاعب والغش.

التعرف على مواقع الخطورة الناتجة من الإبلاغ غير صحيح فى القوائم المالية بقصد التلاعب والغش.

تقييم تلك الأخطاء بعد الأخذ بعين الإعتبار تقييم وفحص أنظمة الرقابة الداخلية.

الإجراءات التى يجب على المدقق القيام بها فى حالة إكتشافه بعض تلك الأخطاء.

تخمين الدلائل والقرائن والتى من شأنها أن تؤكد حكم المدقق.

من الجدير بالذكر أن هيئة معايير التدقيق (ASB) كانت قد أصدرت معيار بنفس الاسم «إعتبارات التلاعب والغش عند تدقيق القوائم المالية»، رقم (82: sasno) ولكن وبسبب مشكلة إنهيار شركات كبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل worldcom. enron ونتيجة لحالات ذكية جداً من التلاعب والغش فقد رأى المعهد إصدار معيار جديد يحل محل المعيار القديم، وأن المعيار الجديد لا يغير من أى مسؤوليات المدقق بل يضيف عليها ما هو جديد «إن المعيار ٩٩ لا يحمل على المدقق مسؤولية إكتشاف التلاعب والغش وإنما توجيه المدقق فى حالة إكتشاف أو الشك فى وجود التلاعب والتقرير عنها».